عليه من ماله الا باذن زوجها كما في الروضة واصلها
فان احتاجت حرة كانت او امة الى خدمة تمرض
بها او زمانة وجب اخدامها لانها لا تستغني
عنه فان شبهت من لا يليق بها خدمة نفسها
بل اولى لان الحاجة اقوى مما نقص من المروة ولا
لخدام حال الصحة لزوجة رقيقة الكل او البعض
لان العرف ان تخدم نفسها وان كانت جميلة
تنبيه يجب في المسكن والخادم اشتاع لتمليك
لانه لا يشترط كونهما ملكه ويجب فيما يستهلك
لعدم انتفاعه كطعام وادم تمليك فتتصرف
فيه اكرة بما شاءت اما الامة فانما تتصرف
في ذلك بيدها فلو قدرت بعد قبض نفقتها عيا
يضرها سترها زوجها من ذلك ومادام نفقه
مع بقاء عينه ككسوة وفرش وظروف طعام
وكرابه وآلات تنظيف ومشط تمليك في الاصح
وتعطى الزوجة الكسوة اول فصل بتدا واول
فصل متيسر لتقضا العرف بذلك هنا اذا وافق النكاح
اول الفصل والا وجب اعطاؤها في كل ستة اشهر
حين الوجوب فان اعطاها الكسوة اول فصل
شتاء ثم تلفت فيه بلا تقصير منها لم تبدل لانه
وفاها ما عليه كالنفقة اذا تلفت في يدها فان

مات

مات اوابانها بطلاق او غيره او مانت في اثناء فصل
لم ترد ولو لم يكسوا الزوج مدة دين عليه والواجب
في الكسوة الثياب لا قيمتها وعليه خياطتها
ولها بيعها لانها ملكها ولو لبست دونها منعها
لان له غرضا في تجملها وان اعسر الزوج بنفقتها
المستقبلة لتلف ماله مثلا فان صبرت بها وانفقت
على نفسها من مالها او مما اقترضته صار دينا
عليه وان لم يرضها القاضي كسائر الديون
المستقرة فان لم تصبر فلها فسخ النكاح بالطريق
الاتي لقوله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان
فاذا تعذر الاول تعين الثاني ولانها اذا فسخت
بالعجز عن النفقة فبالعجز عن التمتع اولى لان
السنة لا تقوم بدونها بخلاف الوطء اما لو اعسر
بنفقة ما مضى فلا فسخ على الاصح ولا تسقط
ايضا بالاعسار بنفقة الخادم ولا بالتاخير مع
امكان الانفاق لسواحضر اعتاب عسرتها لتمكنها
من تحصيل حقها بالحاكم ولو حضر الزوج وغاب
ماله فان كان غائبا بمسافة القصر فاكثر فلها
الفسخ ولا يلزمها الصبر للضرر فان كان دون
مسافة القصر فلا فسخ لها ويؤمر باحضاره
سرعة ولو تبرع متبرع بالانفاق عنه لم يسقط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)